

علاقة التكنولوجيا المالية الرقمية بالشمول المالي

The Relationship of Digital Financial Technology To Financial Inclusion

آسيا بن ساسي*¹، مخبر تحليل واستشراف وتطوير الوظائف والكفاءات جامعة معسكر، الجزائر،

assia.bensassi@univ-mascara.dz

خضرة دحو²، مخبر تحليل واستشراف وتطوير الوظائف والكفاءات جامعة معسكر، الجزائر،

Khadra.dahou@univ-mascara.dz

حسيني إسحاق³، مخبر تحليل واستشراف وتطوير الوظائف والكفاءات جامعة معسكر، الجزائر،

ishaq_Zida@yahoo.fr

تاريخ قبول المقال: 09/06/2023

تاريخ إرسال المقال: 07/01/2023

الملخص:

تتبنى هذه الورقة إسهامات التكنولوجيا المالية في الوزن الاقتصادي عامة والنظام المالي بالأخص، باعتبارها الوسيلة الأكثر فاعلية في بناء وترقية المجتمعات، استنادا على ما تقدّمه من ابتكارات، سعيًا إلى إيصال الخدمات واشتمال كافة الفئات باختلاف مستوياتهم ومناطق عيشهم، مع مراعاة توفير الجودة وخفض التكاليف واختصار الوقت، عبر استحداثات في البنى التحتية وإجراء تعديلات تنظيمية وتغييرات هيكلية، وعمليات إستراتيجية أدت إلى زيادة الشركات الناشئة وتوسيع الأسواق، كما كان لها الدور في فتح مجال أكبر أمام الاستثمارات وأصحاب التحويلات المالية كأهم مصادر الدخل الأجنبية، ما أثمر تعزيزًا للشمول المالي ورفعًا لمقاييس التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، التحول الرقمي، التكنولوجيا المالية.

Abstract: : this paper adopts the contributions of financial technology to the economic weight in general and the financial system in particular, as the most effective means in building and upgrading societies, based on the innovations it provides, in order to deliver services and include all groups of all levels and areas of their lives, taking into account providing quality and reducing costs. And shortening time, through infrastructure creations and making organizational

* آسيا بن ساسي.

adjustments, structural changes, and strategic operations that led to the increase of emerging companies and the expansion of markets. As it had a role in opening a greater field for investments and remittance holders as the most important foreign sources of income, which resulted in enhancing financial inclusion and raising the standards of economic and social development.

Key words : Financial inclusion, Digital transformation, Fintech.

المقدمة:

ظهر مفهوم الشمول المالي على أعقاب الأزمة المالية العالمية 2008، وانتقل بشكل متزايد إلى أجندة السياسات في العديد من الدول، سعياً من هذه الأخيرة إلى خلق نظام مالي شامل، حيث تجسدت بعض هذه المساعي في العديد من بيانات مجموعة العشرين، وإنشاء وحداته في البنك المركزي ووزارات المالية، والعمل على تحديد أهدافه التي يدور مجملها حول التقليل من مستويات الفقر والبطالة، تحسين مستويات الدخل وتوجيهه، الزيادة في قدرة الأفراد على إدارة المخاطر ورفع من مستويات الادخار والاستهلاك.

وقد ساعد التحول الرقمي على دفع الشمول المالي عبر إزاحة بعض العوائق التي تحول دون بلوغ جملة الأهداف المذكورة، حيث ظهرت فاعليته في تعزيز الشفافية، إضافة إلى التأثير في العمليات المصرفية وعملاء البنوك، ومع ثورة التكنولوجيا المالية واستحداث السبل في الخدمات المالية وتوسيع نطاقها، كانطلاق الخدمات المالية الرقمية المنطوية على استخدام الهواتف المحمولة على نطاق أوسع، وغيرها من الآليات التي ساهمت في تحقيق تقدم كبير نحو الشمول المالي، إذ تم خلق ما يفوق 1.2 مليار حساب للبالغين ما بين عامي 2011 و2017، وإلى غاية عام 2017 كان لدى 11% من البالغين حساباً مصرفياً، وقد حققت بعض البلدان (الصين، كينيا، الهند، وتايلاند) مرحلة انتقال كبيرة، حيث بلغت نسبة المالكين فيها للحسابات ما يفوق 80%، إذ اعتمدت على إصلاحات وابتكارات تكنولوجية، وسياسات تحفيزية نحو الخدمات المالية، حيث وبالرجوع إلى النسب العالمية، فقد عرفت الأجهزة المتصلة بالانترنت انتشاراً كبيراً، وصل ما يقارب 8.4 مليار جهاز، ومن المتوقع حسب مؤشر سيسكو للتواصل الشبكي، أن يبلغ العدد 500 مليار جهاز وشيء متصل بالانترنت بحلول عام 2030، ما يفسر التحولات الطارئة في الشمول المالي، والإضافات المجددة على واقعه إثر الابتكارات التي عرفتها موجة التكنولوجيا المالية.

إشكالية البحث:

انطلاقاً من الأهمية البالغة للشمول المالي، وحرص عدد من الدول على تحقيقه وتطبيق آلياته، وأمام الإثراء والنمو الطارئ على نسبه بعد الحداثة والابتكارات الخاصة بالتكنولوجيا المالية، وما انجر عنها من تدليل

علاقة التكنولوجيا المالية الرقمية بالشمول المالي

للعقبات وبلوغ للأهداف بغية تحقيق الاشتغال المالي، نسعى في هذه الورقة إلى التطرق للتغيرات المحدثة على الشمول المالي في ظل التكنولوجيا المالية وفق التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي انعكاسات التكنولوجيا المالية الرقمية على الشمول المالي؟

الهدف من البحث:

سعت هذه الدراسة إلى تبيان التغيرات الطارئة على الجانب المالي خاصة والجانب الاقتصادي عامة إثر بزوغ التكنولوجيا وما حملته من ابتكارات حديثة، هذا وإضافة إلى جملة من الأهداف كالتطرق للمفاهيم المتعلقة بالشمول المالي والتحول الرقمي وما شهدته من تطورات.

تقسيم الدراسة:

تمت هذه الورقة بناء على التأسيس النظري لكل من الشمول المالي والتحول الرقمي، وما أحدثته التكنولوجيا المالية من تغييرات، حيث تم تقسيمها إلى أربعة محاور، إذ دار أولها حول الإطار النظري للشمول المالي، وتضمن الثاني مفاهيم عامة للتحول الرقمي، أما الثالث فخصص للتكنولوجيا المالية، وجاء الرابع متطرقاً لتطورات التحول الرقمي في ظل التكنولوجيا المالية .

الدراسات السابقة:

اعتمدنا في صياغة الإشكالية ونموذج دراستنا على جملة من الدراسات السابقة، والتي تناولت الموضوع بنماذج ومنهجيات مختلفة، حيث جاء تلخيصها كالآتي:

دراسة (Kem, Xenia, 2020) : دارت حيثيات هذه الدراسة حول التحول الرقمي والشمول المالي بهدف تأكيد الأثر الذي ينجم عنهما لتحقيق تنمية مستدامة، وتحديد فرص الدول النامية في تخطي تحديات تحقيق الشمول المالي، من خلال الاستغلال الأمثل للتكنولوجيا المالية لخلق فرص متكافئة لأفراد المجتمع، بأسرع الطرق وأقلها تكلفة وعرضة للمخاطر، فتم عرض الإستراتيجية الصينية والهندية وتحليل التجريبتين في ظل التحول الرقمي، وسعي الحكومتين إلى تحقيق الشمول المالي للمساهمة في خلق تنمية مالية واجتماعية، وتم طرح الانشغال الذي من خلاله تتحدد سياسة صناع القرار والمنظمين الماليين في الاستجابة للتحول الرقمي في ظل التكنولوجيا المالية، ومن خلال النتائج تظهر حاجة البلدان النامية ومنظمو الأسواق الناشئة، لخلق التوازن بين السماح للتقدم التكنولوجي بتطوير خيارات المستهلكين وشركات الخدمات المالية لتحقيق الشمول المالي، وحماية المستهلك وحق الخصوصية، وتبينت ملاءمة التجربة الهندية للأسواق الناشئة والنامية، من خلال التحديات القانونية فيما يتعلق بحماية البيانات والخصوصية، عكس التجربة الصينية التي تخص شركات التكنولوجيا الكبرى والشركات المالية المسيطرة.

علاقة التكنولوجيا المالية الرقمية بالشمول المالي

دراسة (زاير، الرميدي، 2020): شملت الدراسة عنصر التحولات الرقمية في القطاع المالي، بين فرص الاستقرار ومخاطر الابتكارات المالية، من خلال عرض تجربة شمال أفريقيا، وهدفت الدراسة إلى تحقيق الشمول المالي عبر دعم الآليات والسياسات التي تزيد من فرص الاستقرار المالي، وتقلل من المخاطر الناتجة عن تبني سياسات الابتكار والتحول الرقمي المالي، لتشجيع فرص تنافسية لزيادة الأعمال ومحاربة خطر التهريب وغسل الأموال، فتم تحليل المعطيات لمعرفة إمكانية التحولات الرقمية في تحقيق الاستقرار ومدى الفعالية التي تكتسبها في تخفيف المخاطر، حيث كان من بين أهم النتائج المقدمة ضرورة التنقيف المالي على المستوى الوطني، وتشجيع ريادة الأعمال في القطاع المصرفي للسعي نحو تحقيق الشمول المالي، ضرورة دعم القطاع الخاص والعام وخلق مننديات للأطراف الفاعلة، رقمنة المدفوعات الحكومية، والذي يزيد من فرص بناء الثقة وتوسيع استخدام الحسابات وتحسين كفاءة المدفوعات ما يحد من الفقر والجوع، إضافة إلى تقييم وتقديم لوائح تنظيمية بشكل دوري لمواكبة عصرنة القطاع والرقمنة التكنولوجية لتجنيب المخاطر وإدارتها بشكل امثل كغسل الأموال وتمويل الإرهاب.

دراسة (حمدوش، عماني، بن علي 2021): هدف البحث إلى معالجة دور التكنولوجيا المالية في تعزيز أداء القطاع المصرفي في الجزائر، من خلال الدوافع والتحديات التي تواجهها الدولة في أرض الواقع، من خلال السعي خلف التطورات الرقمية المالية وما تحمل من دوافع وتحديات للقطاع المصرفي خاصة، وتحقيق الشمول المالي عامة، من خلال وصف وتحليل جملة من البيانات والمؤشرات منها الوساطة المصرفية، السلامة المالية ومؤشرات الشمول المالي خلال الفترة الزمنية 2013-2017، وفقا لمعطيات البنك المركزي الجزائري وقاعدة بيانات مؤشر الشمول المالي، وبينت النتائج أن التكنولوجيا المالية تضمن تعزيز الأداء المصرفي، عبر ميزة تنافسية وكفاءة وسهولة للوصول إلى الخدمات، إذ حسنت من مستوى حجم الودائع وتقديم القروض وتكوين رأس المال الثابت، أما عن التحديات فإن نقص السيولة وقلة الخبرة في إدارة المخاطر الائتمانية، عائق أمام ارتفاع نسبة القروض المنتجة، إضافة إلى الحد من تعميم المنتجات والخدمات المالية لضعف الأداء المصرفي الجزائري، ومن مشاكل الإقصاء المالي ضعف البنى التحتية من (انترنت سياسات الدولة التنظيمية والمعلوماتية)، ومشكل الأمية المالية.

دراسة (سلام، 2022): قام الباحث بقياس أثر الدور الوسيط للتحويل الرقمي في العلاقة بين كل من الشمول المالي والتنمية المستدامة في دولة مصر خلال الفترة 2020-2021، بهدف تحديد العلاقة بين الشمول المالي والتنمية المستدامة وتحديد الدور الذي يلعبه التحويل الرقمي كوسيط في العلاقة، من خلال المنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي التحليلي، للبيانات التي تم الحصول عليها وفقا للاستبيان المتحصل عليه

علاقة التكنولوجيا المالية الرقمية بالشمول المالي

والمتمثل في 295 من أصل 320 استبيان موزع، وأوضحت النتائج أن العلاقة بين الشمول المالي والتنمية المستدامة ذات دلالة إحصائية، وهو نفس الاستنتاج بالنسبة للعلاقة بين التحول الرقمي والشمول المالي، وكذا العلاقة بين التحول الرقمي والتنمية المستدامة، وتم رفض الدور الوسيط للتحول الرقمي في العلاقة بين الشمول المالي والتنمية المستدامة، باستثناء دور أو أثر الإجراءات كإحدى سبل تطبيق التحول الرقمي، لكونها الداعم الرئيسي لهذه العملية نحو تحقيق شمول مالي وتنمية مستدامة.

المبحث الأول: التأسيس النظري للشمول المالي.

نسعى من خلال هذا المبحث إلى الإحاطة بالجانب النظري للشمول المالي انطلاقاً من بداية ظهور المصطلح وأول استخدام، مروراً إلى بعض ما جاء حوله من مفاهيم وأهداف

المطلب الأول: الشمول المالي (نشأته، مفهومه وأهدافه).

نتطرق إلى جملة من المفاهيم والأهداف بعد عرض لنشأة الشمول المالي.

أولاً: نشأته.

ظهر مصطلح الشمول المالي أول مرة عام 1993، في دراسة Leyshon&Thrift حول الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، حين تعسر على الأفراد الوصول إلى الخدمات المالية، بعد إذ تم غلق البنك المتواجد بالمنطقة ما شكل عائقاً أمامهم، ومن خلال مناقشة ووصف المحددات التي تمكن من الوصول إلى الخدمات المتاحة، كانت بوادر البداية، والتي اتسمت بالرسومية سنة 1999، وبالتزامن مع تقاوم مشكل الإقصاء المالي، تزايد الاهتمام بالموضوع خاصة في فترة الأزمة المالية العالمية 2008¹، وقد تم في نفس السنة إنشاء التحالف الدولي للشمول المالي، كأول شبكة دولية بغية التعلم من تجارب دولية، فضم التحالف 94 دولة نامية، ممثلة في 119 مؤسسة منها وزارات مالية وبنوك مركزية، اتبع بانعقاد أول مؤتمر سنوي في 2009 بدولة كينيا²، وفي سنة 2010 تزايد الاهتمام بالموضوع حيث تعهد أكثر من 55 دولة بتحقيق الشمول المالي، واهتمت أكثر من 30 دولة أخرى بالتحضير لإستراتيجيات انطلاق الشمول، في حين دعم

¹ بلشرش عائشة، مسعد خالد، الشمول المالي وسبل تعزيزه في اقتصاديات الدول، التجربة الكينية نموذجاً، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 08 (العدد 01)، (2022)، ص 140.

² بن قيدة مروان، بوعافية رشيد، واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 09 (العدد 01)، (2018)، ص 92.

علاقة التكنولوجيا المالية الرقمية بالشمول المالي

البنك الدولي هذه الإستراتيجيات من خلال البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار، من خلال تعميم الخدمات المالية في سنة 2013³.

ثانيا: مفاهيم عامة حول الشمول المالي:

تم تعريفه من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE)، بأنه "العملية التي يمكن من خلالها تعزيز النفاذ على مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية، المراقبة بالوقت والسعر المعقولين بالشكل الكامل والمناسب، مع توسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تضم التوعية والتثقيف المالي، بهدف تعزيز الرفاه والاندماج الاجتماعي والاقتصادي"⁴، بينما عرفه البنك الدولي على أنه القدرة على الاستفادة من المنتجات والخدمات المالية عند الحاجة كما ونوعا، التي تتم عن طريق قنوات رسمية انطلاقا من فتح أو امتلاك حساب مصرفي يمكن صاحبه من الوصول إلى هذه الخدمات⁵، ومن خلال جملة التعريفات السابقة يمكن تلخيص مفهوم الشمول المالي انه عملية مالية، تسعى لتوسيع دائرة الاستغلال الأمثل للمنتجات والخدمات المالية لكافة الفئات، لتشمل المؤسسات والأفراد من عالي إلى محدود الدخل بتكاليف اقل وجودة أفضل، من خلال قنوات رسمية وانطلاقا من امتلاك حساب مصرفي يمكن صاحبه من الدفع والتوفير، والتحويل والتأمين والتمويل والائتمان⁶، على أن تتم العمليات بشفافية وانتظام واستمرارية، وبصورة مبتكرة تشمل التوعية والتثقيف المالي، وذلك لتحقيق جملة من الأهداف كالرفاهية المالية والاندماج الاجتماعي والاقتصادي⁷.

ثالثا: أهداف الشمول المالي:

³ صباغ رفيقة، غرزي سليمة، الشمول المالي في الدول العربية.. واقع وأفاق، مجلة أبعاد إقتصادية، المجلد 10 (العدد 02)، (2020)، ص 515.

⁴ صخري عبد الوهاب، بن علي سمية، دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي على المستوى العالمي مع التعرّيج لوضع دول المنطقة العربية، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 10 (العدد 02)، (2022)، ص 492.

⁵ بلحشر عائشة، مسعد خالد، مرجع سابق، ص 141.

⁶ قاسي يسمينة، مزيان توفيق، دور وأهمية الشمول المالي في تحقيق الإستقرار المالي والتنمية المستدامة دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر والدول العربية، مجلة المنهل الإقتصادي، المجلد 05 (العدد 01)، (2022)، ص 600.

⁷ سعدان اسيا، محاببية نصيرة، واقع الشمول المالي في المغرب العربي -دراسة مقارنة:الجزائر، تونس والمغرب، دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والإجتماعية، المجلد 10 (العدد 03)، (2018)، ص 748.

علاقة التكنولوجيا المالية الرقمية بالشمول المالي

تتلخص أهداف الشمول المالي ضمن جملة من العناصر نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- تعزيز آليات استفادة كافة أفراد المجتمع من الخدمات والمنتجات المالية، إضافة إلى نشر الوعي عبر التثقيف المالي للنهوض بالوضع الاجتماعي والاقتصادي للبلد.⁸
- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين.⁹
- التحفيز على خلق المنافسة بين المؤسسات المالية، عبر تنوع منتجاتها وتحسين الجودة لجذب أكبر عدد من العملاء والمعاملات، لتفادي القنوات غير الرسمية¹⁰، وخلق الاستدامة المالية للمؤسسات، أي الحرص على الاستمرارية والشفافية والانتظام، والتنوع لضمان حسن الاختيار والقدرة على تكفل الأعباء والتكاليف من قبل العملاء¹¹.
- دعم مشاريع العمل الحر، وتحفيز الشركات الناشئة الصغيرة والمصغرة على التوسع والاستثمار، لخلق فرص لخفض مستويات الفقر وتحقيق الرفاهية الاجتماعية¹².
- حماية حقوق المستهلكين، من خلال تعزيز الوعي المالي بين المتعاملين والمؤسسات¹³، وأشارت دراسة عادل محمود 2021 إلى تفرع أهدافه إلى ثلاثة فروع، أولها على مستوى الدولة وثانيها على مستوى القطاع المصرفي، أما الثالث فعلى مستوى العملاء¹⁴.

المطلب الثاني: أبعاد الشمول المالي:

⁸ غريب الطاوس، دريد حنان، استراتيجيات تعزيز الشمول المالي في الدول العربية -دراسة بعض التجارب العربية-المجلة الجزائرية للإقتصاد والتسيير، المجلد 15 (العدد 01)، (2011)، ص 182.

⁹ صباغ رفيقة، غرزي سليمة، مرجع سابق، ص 517.

¹⁰ بهوري نبيل، الشمول المالي كأداة تحقيق الإستقرارالإقتصادي والإجتماعي ومتطلبات تحقيقه-دراسة حالة الدول العربية-، مجلة الإقتصاد الجديد، المجلد 10(العدد 03)، (2019)، ص 163.

¹¹ بن قيدة مروان، بوعافية رشيد، واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 09 (العدد 01)، (2018)، ص 94.

¹² محمد بدر عجور حنين، دور الاثتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء(دراسة حالة-البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة)، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، (2017)، ص 20.

¹³ بن موسى محمد، قمان عمر، واقع الشمول المالي في العالم العربي في ضوء المؤشر العالمي للشمول المالي(GLOBAL FINDEX) خلال الفترة (2011-2017) مع التركيز على حالة الجزائر، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والإندماج في الإقتصاد العالمي، المجلد 13 (العدد 03)، (2019)، ص 4.

¹⁴ عادل محمود آية، أثر تطبيق الشمول المالي على الأداء المالي بالبنوك، مجلة الدراسات المالية والتجارية، المجلد 31 (العدد 03)، (2021)، ص 378.

حددها مؤتمر لوس كابوس 2012¹⁵ كما يلي:

أولاً: الوصول إلى الخدمات المالية (Access): يتمثل البعد في إمكانية أو القدرة على الوصول للخدمة، فيشمل تحديد دوافع الوصول وتسهيل العراقيل المحتملة، وإمكانية فتح واستخدام الحساب إما عن طريق مراكز تقديم الخدمة (فروع، أجهزة الصراف الآلي) أو غيرها¹⁶.

ثانياً: استخدام الخدمات المالية (Usage): يركز هذا البعد على استمرارية استخدام الخدمات والمنتجات يكتب تقديم يبين محتوى المطلب والنقاط التي يتناولها، وقياس الاستخدام يتطلب تفاصيل حول انتظام الخدمة، وعدد مرات تكرارها تقديراً لاستمراريتها، إضافة إلى مدة استخدامها¹⁷

ثالثاً: جودة الخدمات المالية (Quality): لأن منظور الجودة يختلف من دولة لأخرى وفقاً لما تتوفر عليه إمكانيات كل بلد، فإن هذا البعد يعد تحدياً يتطلب تحليلاً وإجراءات تنطوي على أدلة واضحة فيما يتعلق بالجودة المقدمة، ولكون هذا البعد غير مستقل بحد ذاته فهو يتأثر بعوامل عدة، كالتكلفة، وعي المتعامل، شفافية المنافسة، ثقافة وحماية المستهلك¹⁸.

المطلب الثالث: مؤشرات قياس الشمول المالي :

سبق واتفقت مجموعة العشرين مع توصية الرابطة العالمية ، لدعم جهود بيانات الشمول المالي على المستوى الوطني والعالمي، وتم تحديد مؤشرات قياسه وفقاً لما أعده صندوق النقد الدولي، وهي كالاتي:

1- مؤشرات الوصول إلى الخدمة: وتمثلت في عدد نقاط الوصول لكل 10 آلاف بالغ على المستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة الإدارية/عدد أجهزة الصراف الآلي لكل ألف كلم مربع/ حسابات النقود الإلكترونية/مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة/النسبة المئوية لإجمالي الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل¹⁹.

¹⁵ صخري عبد الوهاب، بن علي سمية، دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي على المستوى العالمي مع التعرّيج لوضع دول المنطقة العربية، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 10 (العدد 02)، (2022)، ص 494.

¹⁶ عادل محمود آية، مرجع سابق، ص 376.

¹⁷ Bouloufad Abir, Hacini Ishaq, The relationship between financial inclusion and financial stability- Empirical evidence from North African countries, Journal of Financial, Accounting and Managerial Studies, V 08 (N 01), (2021), p 739.

¹⁸ نور الدين كروش، جمال دقيش، ليلي أولاد إبراهيم، واقع الشمول المالي في الوطن العربي:دراسة بعض الدول العربية، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، المجلد 05 (العدد 01)، (2022)، ص 521.

¹⁹ محمد بدر عجور حنين، دور الاشتغال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء(دراسة حالة- البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة)، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، (2017)، ص 16.

2- مؤشرات استخدام الخدمة المالية: لقد أشاد كامارا²⁰ أنها مشروطة بعوامل اجتماعية واقتصادية، كنصيب الفرد من الناتج المحلي ورأس المال البشري، والأطر القانونية والعادات وحالة الاقتصاد التنموية، ممثلة في عدد حسابات الودائع والقروض لدى البنوك التجارية/ عدد المقترضين من البنوك التجارية/ عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد/ عدد معاملات الدفع عبر الهاتف/ عدد بطاقات السحب الآلي/ عدد حملة سياسة التأمين لكل ألف بالغ/ نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية دولية أو محلية، ومؤشرات تقاس لكل ألف بالغ من حسابات القروض والودائع، بطاقات السحب وغيرها²¹.

3- مؤشرات جودة الخدمات المالية: فهي تلخص مدى العمق المالي الذي يشهده القطاع مقسمة إلى:

أ- القدرة على تحمل التكاليف: معرفة متوسط التكلفة الشهرية للحصول على حساب أساسي بناء على الحد الأدنى الرسمي للأجور، ومتوسط الرسوم السنوية للاحتفاظ بحساب جاري أساسي، ومتوسط تكلفة تحويلات الائتمان، إضافة إلى نسبة العملاء المصرحين بارتفاع تكاليف الخدمة.

ب- الشفافية: تقديم نموذج وصف محدد للخدمة المالية المقدمة، إضافة إلى نسبة المتعاملين الذين يتلقون معلومات واضحة وكافية ابتداء من نقطة الوصول للقروض.

ج- حماية المستهلك: نسبة العملاء الذين استفادوا من تغطية ودائعهم من قبل صندوق تأمين الودائع، الأطر القانونية التي تحمي المستهلك وتضمن حقوقه.

د- الراحة والسهولة: تمثل نسبة الأفراد ومتوسط الوقت المعتمدان في الانتظار لإتمام الخدمة المالية.

هـ- التثقيف المالي: كل ما يتعلق بمدى وعي المستخدم البالغ لاختيار الخدمة.

و- المديونية (السلوك المالي): وتتمثل في نسبة المقترضين أو مستخدمي الودائع، أو نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة المقترضين المتأخرين عن السداد، معدل عرض النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي²².

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول التحول الرقمي:

²⁰ Noelia Cámara, David Tuesta, Measuring Financial Inclusion: A Multidimensional Index, BBVA Research, No 14/26, (2014), p 05.

²¹ بقبق ليلي إسمهان، أثر الشمول المالي المصرفي على النمو الاقتصادي، البطالة و الفقر في الجزائر دراسة قياسية (2004-2020)، مجلة إقتصاديات شمال أفريقيا، المجلد 18 (العدد 26)، (2022)، ص 165.

²² محمد بدر عجور حنين، دور الاشتغال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء (دراسة حالة- البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة)، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، (2017)، ص 17.

يعد التحول الرقمي تسريع لنماذج الأعمال والأنشطة، عبر الاستفادة من فرص التقنيات الرقمية وتأثيرها في استغلال الوقت²³، ونعرض ملخصاً عن أهم مفاهيمه.

المطلب الأول: مفهوم التحول الرقمي

نتناول في هذا المطلب مفاهيم حول التحول الرقمي.

تعريف التحول الرقمي:

هو الانتقال إلى نموذج عمل يعتمد تقنيات رقمية في الابتكار، وتوفير قنوات جديدة ما يعزز فرص تحقيق قيمة مضافة للمنتج أو الخدمة، ويرمز له (DX)، أي التحول في الأعمال أو الحكومات، إما في جملة الإجراءات أو الأعمال، كما قد يطال عملية تغيير المنتج أو طريقة تقديمه، وتم تعريفه وفقاً لشركة IDC: "العملية المستمرة التي تقوم بها المؤسسات للتكيف مع متطلبات عملائها وأسواقها (النظام البيئي الخارجي)، عبر توظيف القدرات الرقمية من أجل ابتكار نماذج عمل جديدة، ومنتجات وخدمات تمزج سلاسة الأعمال الرقمية واليدوية وتجارب الزبائن، مع تحسين الكفاءة التشغيلية والأداء التنظيمي في نفس الوقت"²⁴، وعرفه Bettinger بأنه "التكنولوجيا الرقمية والمهارات والخبرات مع تقنيات الكمبيوتر وعلوم الإدارة الحديثة"²⁵.

أما Fitzgerald فقد عرفه على أنه الاستفادة من التقنيات الرقمية الحديثة، وسائل التواصل الاجتماعي أو الهاتف المحمول والأجهزة المدمجة، لكي تتمكن المؤسسة من تحقيق الكفاءة في عملياتها الرئيسية، مثل تعزيز تجربة العملاء، تسهيل العمليات، خلق أعمال جديدة.

المطلب الثاني: متطلبات وأهداف التحول الرقمي

أولاً: المتطلبات: توفير نظام اقتصادي يحفز الاستغلال الأمثل للمعرفة المتاحة/ مهارات بشرية لخلق ومشاركة المعرفة/ بنية معلوماتية تسهل عملية النشر والمعالجة/ منظومة ابتكاره ذات كفاءة عالية على مستوى كل الإدارات والمؤسسات²⁶، ويمكن ربط متطلبات التحول الرقمي بالمتغيرات التي تضمن أو تدخل

²³ Betul Simsek, Gaining Competitive Advantage Through Digital Transformation, Project Paper Knowledge Management, (2019), p 04.

²⁴ سلايم جميلة، يوسف بوشي، التحول الرقمي بين الضرورة والمخاطر، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10 (العدد 02)، (2019)، ص 948.

²⁵ بريس كاظم احمد، قاسم جبر ورود، تكنولوجيا التحول الرقمي وتأثيرها في تحسين الاداء الاستراتيجي للمصرف دراسة استطلاعية لأراء عينة من مديري محافظة كربلاء، المجلة العراقية للعلوم الادارية، المجلد 16 (العدد 65)، (2021)، ص 207.

²⁶ ربيع قرين، نموذج التحول الرقمي في دولة الامارات العربية المتحدة، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 09 (العدد 01)، (2022)، ص 308.

علاقة التكنولوجيا المالية الرقمية بالشمول المالي

ضمن قيام محاوره الأساسية المتمثلة في الكادر البشري المؤهل والمتناغم/العمليات الموثقة والناضجة/الأدوات التقنية المناسبة والحديثة/البيانات وطرق إدارتها وتخزينها واسترجاعها.

ثانيا: الأهداف: تشمل الأهداف مجالات عديدة نذكر أهمها:

أولاً: المجال الاقتصادي

1- التأثير على الإنتاجية: ويتم ذلك عبر الاستثمار في تقنية المعلومات والاتصالات وتحديثها.

2- التأثير على التشغيل: خاصة في عنصري الطلب والعرض بالنسبة لأسواق العمل، وزيادة كفاءة البحث عن الوظائف لاسيما من خلال المنصات الرقمية، بينما وكأثر نقيض يتمثل في زوال العديد من المناصب التشغيلية نظرا للتطور التكنولوجي، والاستغناء عن اليد العاملة وتعويضها بالآلات لانخفاض التكلفة وجودة الخدمة، حيث أن 47% من الوظائف ستتعرض للزوال بسبب التحول الرقمي.

3- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: عبر تعزيز وجودها في الأسواق العالمية بفضل المنصات التكنولوجية وما تمنحه هذه الأخيرة من مزايا كدقة المعلومة، وسرعة تفعيل المعاملات وشفافيتها.

ثانيا: المجال الاجتماعي: نشر الثقافة الرقمية والوعي وتعزيز المستوى التعليمي للأفراد، وتوفير فرص عمل أكثر، ما يؤدي إلى تعزيز التنمية والرفاهية الاجتماعية.

ثالثا: مجال الاستدامة: تحدي صفر ورق عبر توثيق البيانات اعتمادا على تكنولوجيا المعلومات .

المبحث الثالث: التكنولوجيا المالية:

ظهرت معالم التكنولوجيا المالية مع إنشاء أول كابل عبر المحيط الأطلسي، ما شجع عمليات التحويل باستخدام التكنولوجيا المتاحة آنذاك من تغراف وغيره خلال الفترة 1866-1967، ومن 1967 إلى 2008، عرفت الخدمات طابعا تقليديا كالمقاصة وأجهزة الصراف الآلي، ومنذ الأزمة المالية 2008 تم التحول إلى استهداف المستهلك عبر خدمات متطورة عبر الشركات الناشئة.

المطلب الأول: عموميات حول التكنولوجيا المالية:

ساهمت في تجسيد الشمول المالي على أوسع نطاق، قصد الوصول لكافة الفئات بتكاليف اقل وشفافية .

أولاً: مفهومها

علاقة التكنولوجيا المالية الرقمية بالشمول المالي

عرفها مجلس الاستقرار المالي على أنها "ابتكارات مالية باستخدام التكنولوجيا، إذ يمكنها استحداث نماذج العمل والتطبيقات، وكذا العمليات والمنتجات، ولها أثر مادي ملموس على الأسواق والمؤسسات المالية، عبر إضافاتها في الخدمات المالية²⁷.

وعرفها معهد البحوث الرقمية دبلن على أنها "الاختراعات والابتكارات التكنولوجية الحديثة في القطاع المالي، لتشمل جملة البرامج الرقمية التي تستخدم في العمليات المالية للبنوك"²⁸، فهي عبارة عن تقديم منتجات وخدمات تخضع للتطور التكنولوجي، بهدف تحسين نوعية الخدمات المالية والمصرفية التقليدية، عبر إسهامات شركات ناشئة، تعاوننا ومنافسة مع مقدمي الخدمات المالية كالمصارف، وقد عرف هذا المجال تقدما وانتشارا منذ 2010، ليشمل مجالات عدة منها التثقيف والتعليم المالي، تحويل الأموال، إدارة الاستثمارات وصولا إلى العملات الرقمية المشفرة، ليتجسد في تقديم وتطوير الخدمات المالية والمصرفية خاصة، والجوانب الاقتصادية عامة.

ثانيا: خدمات التكنولوجيا المالية:

إن كانت بعض الدراسات قد ربطتها بثلاث قطاعات فقط²⁹، فإنّ تعدّد خدمات التكنولوجيا المالية واختلافها، لا يمكن إرجاعه إلا لاختلاف ما شملت من قطاعات هامة وذات فاعلية، والتي تتّضح في مجالات عدة، إثر توفير الحداثة وزيادة التشريع وخلق الشفافية، كالاتئمان وتقييم مخاطره، الإقراض والإيداع وجمع رأس المال (حلول الإقراض)، بمثابة خدمات التمويل الشخصي والجماعي، المدفوعات والمقاصة والتسوية (حلول الدفع)، كتحويلات الند للند وعمليات تشغيل المحافظ الالكترونية، ترقية وتنظيم الجانب المعلوماتي كقواعد البيانات والدقة في تحليلها، إدارة الاستثمارات والثروات بما فيها العقارية وفق أنظمة التداول فائقة السرعة، ومنصات نسخ الصفقات والتداول الالكتروني، استشارات استثمارية الكترونية، وللإشارة فإن أكبر عدد من مستخدمي خدمات التكنولوجيا المالية في العالم هم من فئة المدفوعات والمقاصة والتسوية بنسبة 41%، تليها خدمات

²⁷ زغدي باديس، قدوري طارق، دور التكنولوجيا المالية في تطوير الخدمات المصرفية لتحقيق الشمول المالي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 05 (العدد 01)، (2022)، ص 874.

²⁸ طلبة مليكة، بوحنيك هدى، التكنولوجيا المالية وواقع تبنيها في العالم العربي في الفترة 2015-2020، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 05 (العدد 01)، (2022)، ص 04.

²⁹ زغدي باديس، قدوري طارق، دور التكنولوجيا المالية في تطوير الخدمات المصرفية لتحقيق الشمول المالي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 05 (العدد 01)، (2022)، ص 876.

الائتمان والودائع وجمع رأس المال، ويستعرض الشكل الموالي جملة مما تم الإجماع عليه من قطاعات معبرا عنها بنوع الخدمات حسب كل قطاع.

المطلب الثاني: التحولات الرقمية في ظل التكنولوجيا المالية:

كمرحلة أولية للتكنولوجيا المالية، والتي كانت تستهدف حلول الدفع والإقراض من خلال تسريع عملية الشراء وخدمات الدفع عبر الانترنت والهاتف المحمول، وكذا المحافظ الالكترونية، وفي المقابل تقديم منصات التمويل الجماعي وشبكات الإقراض المباشر ومنصات مقارنة القروض، حيث يتم استعمال التكنولوجيا في معالجة البيانات الضخمة لتسهيل عملية القروض وتوزيع المعلومات إلكترونيا من الحسابات المصرفية للمقترضين، وفق كفاءة وسلاسة لممولي القروض.

ليتم إدخال التكنولوجيا في عمليات التحويلات المالية الدولية، حيث زادت من تسريع العمليات وخفضت تكاليفها، من خلال تطبيقات المواقع الالكترونية والهواتف المحمولة، أما فيما يخص التأمين فقد عملت على تبسيط وتحسين كفاءة خدماته، خاصة التأمين المتناهي الصغر والموجه للعملاء مباشرة، إضافة إلى إدارة الثروات والاستثمارات بتوفير أدوات الادخار والاستثمار، وإدارة الشؤون المالية لمختلف العملاء بتوفير منصات تمويلية متنوعة، تتلاءم مع مختلف الفئات باختلاف مستويات دخلهم، حيث يرمي ذلك إلى الحد من نسب التهميش والاستبعاد المالي³⁰، كما كانت التكنولوجيا داعمة لمختلف الخدمات عبر عدة آليات، أهمها تكنولوجيا البلوكتشين (Blockchain)، الدفتر الرقمي اللامركزي، والذي يتم فيه تقييد المعاملات للعملات الرقمية المشفرة، حيث أن اقتحام العملات أثار جدلا واسعا في عالم التداول والمضاربة كعملة البتكوين، إضافة إلى تقليلها من المخاطر كغسل الأموال وتمويل الإرهاب، دون التقليل من إسهاماتها في تفعيل الشفافية والمصادقية، والعمل على زيادة حجم مجتمع العملاء وتعزيز الثقة لديهم³¹، وانطلاقا من توسع مصطلح التكنولوجيا المالية، والمختصر باسم **Fintech**، ليشمل أي ابتكار تكنولوجي في القطاع المالي بما في ذلك ابتكارات محو الأمية المالية والتعليم، والخدمات المصرفية للأفراد واستثماراتهم، أو على أي ابتكار في طريقة تعامل الأشخاص مع الشركات، في المدفوعات وتحويلات الأموال والمحافظ الالكترونية، حيث عرّفت كلمة **Fintech** في قاموس أكسفورد "برامج الكمبيوتر والتقنيات الأخرى المستخدمة لتمكين الخدمات

³⁰ زغدي باديس، قدوري طارق، دور التكنولوجيا المالية في تطوير الخدمات المصرفية لتحقيق الشمول المالي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 05 (العدد 01)، (2022)، ص 877-879.

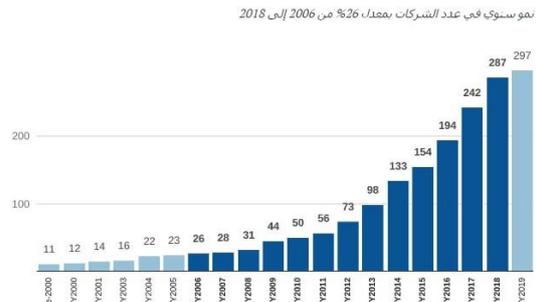
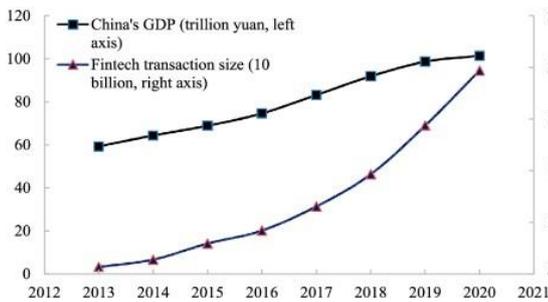
³¹ الزعبي حمو، دور شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في تعزيز القطاع المصرفي للدول العربية: دروس وتجارب دولية، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 09 (العدد 01)، (2021)، ص 972.

علاقة التكنولوجيا المالية الرقمية بالشمول المالي

المصرفية والمالية³²، وقد أشارت الكلمة في الأصل إلى تقنية الكمبيوتر المطبقة على المكتب الخلفي للبنوك والمؤسسات التجارية، ولكنها باتت تهيمن على مجموعة واسعة من التدخلات والإسهامات، الشخصية منها والمالية، ك نطاق التغطية بزيادة عدد الأفراد ذوي الهواتف المحمولة، ومضاعفة نقاط الخدمات، سعياً لتمكين الأفراد من الخدمات الرقمية المالية في جميع المجالات مدفوعات، ادخار، تأمين، استثمار وقروض، الاستفادة من المنصات والقواعد الرقمية والتي تشمل المعلومات والهوية الرقمية للعملاء، تجنباً للمخاطر وتحسباً لإدارتها وكذا فرص التأمين، وتسهيل الخدمات عبر الهواتف والتجارة الإلكترونية، كما تمنح بطاقات الهوية الرقمية مزايا عدة لمالكها ك امتيازات خفض التكاليف، كما تسهل عملية تحديد الحكومات للمستحقين للمنافع وآلية توزيعها، وساهمت التكنولوجيا في تعزيز السلامة التجارية من خلال توسيع وصول الخدمة وسلامتها وسهولتها، خفض التكاليف ورفع الجودة، مكافحة الفجوات الرقمية بأنواعها، كتفائق الفجوة بين الذكور والإناث بدول العالم الثالث، وتعمل التكنولوجيا المالية على دفع التحول الرقمي، مساهمة في تطوير قطاع الخدمات المالية من جهة المستهلك والمورد، فيسهل ذلك تطوير الخدمات ومساعدة المستثمر في اتخاذ القرار.

المطلب الثالث: التكنولوجيا المالية الرقمية: أدت التكنولوجيا المالية إلى جملة من الإضافات والتغييرات الهيكلية، ولم تنحصر إسهاماتها على تعزيز آليات الشمول المالي ودفع التحول الرقمي بتحديث الآليات وتسريع المعاملات، بل وامتدت لتبلغ مختلف القطاعات ك الاستثمارات والتحويلات، كما كان لها الدور الكبير في دعم القطاعات الخاصة وإنشاء الشركات المختلفة الحجم، إذ يمكن القول أنها ساهمت في كل ما له العلاقة بالدخل، سواء أعلق الأمر بتنظيم الإجراءات وتبسيطها، أو بتوفير ما يلزم من ابتكارات لكل خدمة، لتسهل بذلك في حسابات التنمية الاقتصادية بأشكال عدة، نعرض على سبيل المثال لا الحصر ذلك عبر الأشكال التالية:

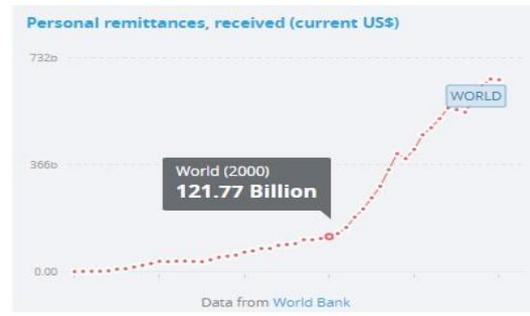
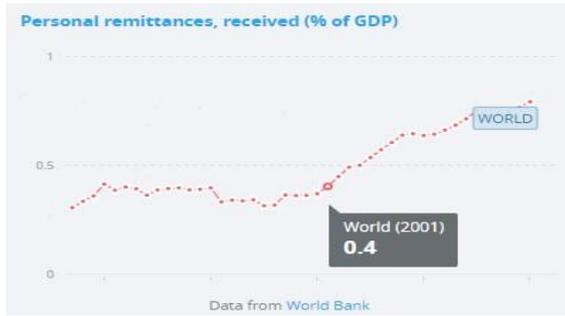
الأشكال: 07، 08.



³² طلبة مليكة، بوحنيك هدى، التكنولوجيا المالية وواقع تبنيها في العالم العربي في الفترة 2015-2020، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 05 (العدد 01)، (2022)، ص 04.

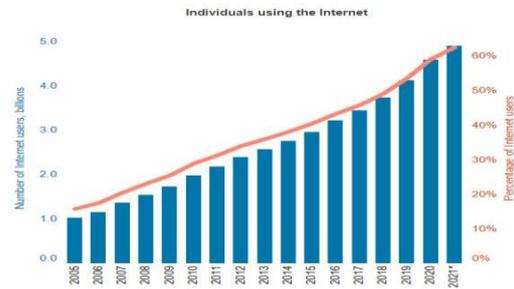
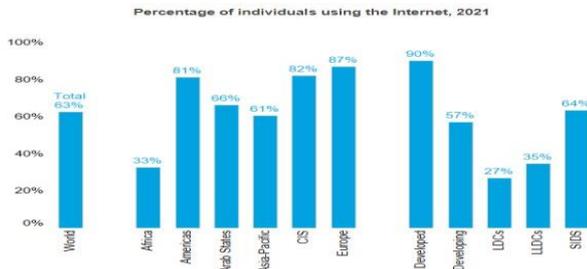
المصدر: بوابة Findev (2019) ، Hui, Xinghui, Ya (2022) ،

الأشكال: 09، 10.



المصدر: البنك الدولي، 2022.

الأشكال 11، 12:



المصدر: (11)، (12)، World Telecommunication/ICT Indicators Database، (2021)

من خلال الشكل (07) يتضح جليا النمو المتزايد لعدد الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كعينة للاختبار، والتي تعتمد أساسا وابتداء من نشأتها وتأسيسها إلى ممارسة نشاطها وتسويق خدماتها، على ابتكارات تكنولوجية كقواعد رصد البيانات وحفظها، جلب العملاء وتقديم العروض بعد الاضطلاع على حالة الأسواق، الربط بين الاستهلاك والتوريد، تسهيل الإجراءات الإدارية وكسب ثقة العملاء إثر توفير عنصر الشفافية، التقليص من زمن إجراء المعاملة، أما الشكل (08) فقد تضمن تطورات الناتج المحلي الإجمالي إلى جانب تطور حجم المعاملات التكنولوجية المالية، والذي ظهر فيه العلاقة الطردية بين المتغيرين، حيث شهد المنحنيين زيادة متوازنة طويلة فترة الدراسة، ما يدل على تكاملهما، إذ وكما سبق الذكر، فإن كل ما تسهم به التكنولوجيا المالية باختلاف نوع الإسهام واتجاهه، يصب في حيز الناتج المحلي الإجمالي، وهذا نتيجة تطوير البنى التحتية والتعديلات الهيكلية، كما يشير تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية حول

علاقة التكنولوجيا المالية الرقمية بالشمول المالي

الاستثمار في العالم لعام 1992، إلى أن الصفقات المبرمة بين الشركات الأم وتبعاتها ومالها من فروع في الدول المضيفة، قد شكلت 80% من الصفقات الدولية المتضمنة لعناصر تكنولوجية، ويساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا، بواسطة تراخيص المشاريع المشتركة³³، ويتضح ذلك التكامل جليا في الشكل (09)، والذي مثل تطور التحويلات المالية، هذه الأخيرة التي تعتبر من أبرز مصادر الدخل الأجنبية بعد الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي زادت التكنولوجيا المالية من نسبتها عبر تقديم آليات عدة كتعدد فتح الحسابات المالية، ميزة الأنترنت والتي ساعدت على تفعيل العمليات عن بعد، عصنة الآليات وتجهيزها بما يتناسب وتقديم الخدمات وسرعة إيصالها كالهواتف المحمولة، وقد ظهر تزايد نسب المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي من مداخل التحويلات في الشكل (10)، والذي أثبت ما جاء في الشكل (08)، إذ أن نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي ارتفع بارتفاع قيم التحويلات المالية، أما الشكل (11) فقد خص قيم استخدام الأنترنت من سنة 2005 إلى غاية 2021، والتي كانت بشكل متزايد نظرا لتزايد استخداماتها والحاجة إليها في ميادين عديدة إن لم تكن كلها، وجاء الشكل (12) متضمنا لنسبة هذا الاستخدام في العالم ككل ومقسما حسب دول العالم، حيث ظهر أن هذه النسبة تزداد في المناطق الأكثر انفتاحا وممارسة للتكنولوجيا المالية والمرتفعة الدخل، كالدول الأوروبية ودول مجلس التعاون الخليجي، وفيما يخص الادخار فإنّ الدافع لنصف البالغين في البلدان مرتفعة الدخل، كان لمرحلة كبر السن، وأما في البلدان النامية فلم تتجاوز النسبة 16%، ورجوعا إلى البلدان المرتفعة الدخل فإن نسبة ادخارهم لأجل المشاريع قد بلغت 29%، وهذا ما يفسر الأدوار الفاعلة لمستويات الدخل في الإسهام في الخدمات المالية، وتجدر الإشارة أنه وبفضل الابتكارات والإسهامات الجديدة، فقد قام 1.2 مليار بالغ بالحصول على حساب مصرفي من 2011 إلى غاية 2017 على حسب قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي 2017 مجموعة البنك الدولي، وأشارت الإحصائيات إلى بلوغ 69% من البالغين حول العالم ممن لديهم حساب مصرفي، وفيما يخص الحسابات المصرفية فهناك 72% من الرجال يمتلكونها مقابل ما نسبته 65% من النساء، حيث تبقى الفجوة بين الجنسين بواقع 07 نقاط مئوية، وتمثل النساء 56% من إجمالي البالغين الذين ليس لديهم حسابات مصرفية، ويشكل الفقراء نسبة عالية في فئة المستبعدين ماليا، حيث ينحدر نصف البالغين الذين لا يملكون حسابات مصرفية من أفقر 40% من الأسر في بلدانهم، أما بالنسبة للمدفوعات الرقمية عالميا فقد أفاد 52%

³³ بن سعيد لخضر، أونان بومدين، حداثة التكنولوجيا وأثرها على التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة، مجلة دفاتر إقتصادية، المجلد 04 (العدد 01)، (2013)، ص193.

علاقة التكنولوجيا المالية الرقمية بالشمول المالي

من البالغين أو 76% من مالكي الحسابات، بأنهم استخدموا حساباتهم مرة واحدة على الأقل في إرسال أو استلام المدفوعات الرقمية، وفي البلدان مرتفعة الدخل بلغت النسبة 91% من البالغين (97% من مالكي الحسابات)، مقابل 44% من البالغين (70% من مالكي الحسابات) في البلدان النامية، وتبقى الحاجة إلى تكثيف الجهود لقمع الفجوات الرقمية، حيث تشير الإحصائيات أنه مازال هناك نحو 1.7 مليار بالغ لا يمتلكون حسابات، يعيش النصف منهم في دول العالم النامي.

الخاتمة:

اثبت العديد من الدراسات الدور الهام للشمول المالي عبر عدة قطاعات وصولاً إلى تنمية اجتماعية واقتصادية، إذ تسعى جل الدول جاهدة إلى تعزيزه عبر ترقية خدماتها المالية وتوفيرها لكافة فئات مجتمعاتها باختلاف مستويات دخلهم وأعمارهم، مستغلة بذلك دور التكنولوجيا المالية الحديثة والابتكارات الجديدة التي باتت فاعلة في مختلف القطاعات، خصوصاً المصرفية منها، والتي تساعد على التقليل من نسب الاستبعاد المالي، وتعد إمكانية الوصول إلى حساب للمعاملات خطوة هامة لأجل توسيع نطاق الخدمات المالية، حيث أن الحسابات تسمح لأصحابها بادخار أموالهم، وإرسالها على شكل مدفوعات أو توجيهها إلى قطاع الاستثمار، وقد ظهر دور التكنولوجيا المالية في كل هذا، حيث عززت من الشمول المالي، وقاربت بين الأسواق المالية، وعملت على إزالة الوسائط المالية والقيود التنظيمية، كما أثرت بشكل إيجابي في الرفع من حجم وسرعة المعاملات وكذا حجم تكاليفها، خاصة بعد إسهام التحول الرقمي في نقل التكنولوجيا المالية لمستويات أعلى، وفي ظل كل هذه الآليات والممارسات أصبح العالم اليوم يشهد العلاقة الحتمية بين التكنولوجيا المالية والشمول المالي.

وكتوصيات لهذه الدراسة يتوجب على صناع القرار التركيز على الفئات المستبعدة ومحاولة إشتغالهم، خصوصاً في المناطق النائية وتزويدهم بالوكالات لربطهم بالخدمات المالية والعمل على عصرنه أنظمة الدفع، وتوسيع نطاق الشبكة المصرفية مع ما يتناسب مع حداثة التكنولوجيا المالية، الاهتمام بجانب التوعية والتثقيف المالي وتعزيز الثقة بين العملاء، تهيئة الموارد البشرية والمعدات وإجراء عمليات التطوير المستمرة ما يتماشى مع حداثة التكنولوجيا.

قائمة المراجع:

- Betul Simsek, Gaining Competitive Advantage Through Digital Transformation, Project Paper Knowledge Management, (2019).

- Boulenfad Abir, Hacini Ishaq, The relationship between financial inclusion and financial stability-Empirical evidence from North African countries, Journal of Financial, Accounting and Managerial Studies, V 08 (N 01), (2021).
- Noelia Cámara, David Tuesta, Measuring Financial Inclusion:A Multidimensional Index, BBVA Research, No 14/26, (2014).
- Alexander Kern, Karametaxas Xenia, Digital Transformation and Financial Inclusion & Francis Group, (2020) .
- Li Hui ،Yu Xinghui, Bu Y, The nonlinear impact of FinTech on the real economic growth: evidence from China .Economics of Innovation and New Technology (2022).
- محمد بدر عجور حنين، دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الإجتماعية اتجاه العملاء(دراسة حالة-البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة)، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، (2017).
- اسامة محمد سلام، قياس أثر الدور الوسيط للتحويل الرقمي في العلاقة بين الشمول المالي والتنمية المستدامة:دراسة تطبيقية على منظمات خدمية خاصة، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، المجلد 03 (العدد 01)، (2022).
- الزعبي حمو، دور شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في تعزيز القطاع المصرفي للدول العربية:دروس وتجارب دولية، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 09 (العدد 01)، (2021).
- بلحشر عائشة، مسعد خالد، الشمول المالي وسبل تعزيزه في اقتصاديات الدول، التجربة الكينية نموذجا، مجلة البشائر الإقتصادية ، المجلد 08 (العدد 01)، (2022).
- بقيق ليلي إسمهان، أثر الشمول المالي المصرفي على النمو الاقتصادي، البطالة و الفقر في الجزائر دراسة قياسية (2004-2020)، مجلة إقتصاديات شمال أفريقيا، المجلد 18 (العدد 26)، (2022).
- بن سعيد لخضر، أونان بومدين، حداثة التكنولوجيا وأثرها على التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة، مجلة دفاتر إقتصادية، المجلد 04 (العدد 01)، (2013).
- بن قيده مروان، بوعافية رشيد، واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 09 (العدد 01)، (2018).
- بن موسى محمد، قمان عمر، واقع الشمول المالي في العالم العربي في ضوء المؤشر العالمي للشمول المالي(GLOBAL FINDEX) خلال الفترة (2011-2017) مع التركيز على حالة الجزائر، مجلة الإصلاحات الإقتصادية والاندماج في الإقتصاد العالمي، المجلد 13 (العدد 03)، (2019).

علاقة التكنولوجيا المالية الرقمية بالشمول المالي

- بهوري نبيل، الشمول المالي كأداة تحقيق الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي ومتطلبات تحقيقه-دراسة حالة الدول العربية-، مجلة الإقتصاد الجديد، المجلد 10 (العدد 03)، (2019).
- بوزانة أيمن، حمدوش وفاء، مساهمة الحلول الرقمية في تعزيز درجة الشمول المالي - تجربة كينيا نموذجا، مجلة كلية الإقتصاد للبحوث العلمية، (العدد 06) (2020).
- زاير وافية ، الرميدي بسام سمير،التحولات الرقمية في القطاع المالي بين فرص الاستقرار ومخاطر الابتكارات المالية- تجربة شمال افريقيا، مجلة الإبداع، (2020).
- زغدي باديس، قدوري طارق، دور التكنولوجيا المالية في تطوير الخدمات المصرفية لتحقيق الشمول المالي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 05 (العدد 01)، (2022).
- سعدان اسيا، محاجبية نصيرة، واقع الشمول المالي في المغرب العربي -دراسة مقارنة:الجزائر، تونس والمغرب، دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والإجتماعية، المجلد 10 (العدد 03)، (2018).
- صباغ رفيقة، غرزي سليمة، الشمول المالي في الدول العربية..واقع وأفاق، مجلة أبعاد إقتصادية، المجلد 10 (العدد 02)، (2020).
- صخري عبد الوهاب، بن علي سمية، دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي على المستوى العالمي مع التعرّيج لوضع دول المنطقة العربية، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 10 (العدد 02)، (2022).
- طلبة مليكة، بوحنيك هدى، التكنولوجيا المالية وواقع تبنيها في العالم العربي في الفترة 2015-2020، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 05 (العدد 01)، (2022).
- عادل محمود آية، أثر تطبيق الشمول المالي على الأداء المالي بالبنوك، مجلة الدراسات المالية والتجارية، المجلد 31 (العدد 03)، (2021).
- غريب الطاوس، دريد حنان، استراتيجيات تعزيز الشمول المالي في الدول العربية -دراسة بعض التجارب العربية-المجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير، المجلد 15 (العدد 01)، (2011).
- قاسي يسمينة، مزيان توفيق، دور وأهمية الشمول المالي في تحقيق الإستقرار المالي والتنمية المستدامة دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر والدول العربية، مجلة المنهل الإقتصادي، المجلد 05 (العدد 01)، (2022).
- نور الدين كروش، جمال دقيش، ليلي أولاد إبراهيم، واقع الشمول المالي في الوطن العربي:دراسة بعض الدول العربية، مجلة الدراسات التجارية والإقتصادية المعاصرة، المجلد 05 (العدد 01)، (2022).

علاقة التكنولوجيا المالية الرقمية بالشمول المالي

- بوابة Findev .(01 11، 2019), تاريخ الاسترداد 15 10، 2022، من
<https://www.findevgateway.org/ar/blog/2019/11/rsm-khrytt-labtkarat-altknwlvjya-almalyt-fy-alalm-alrby>
- البنك الدولي .(2022). تاريخ الاسترداد: 17 10، 2022، من:
<https://data.worldbank.org/indicator/BX.TRF.PWKR.CD.DT?view=chart>
- البنك الدولي .(2022). تاريخ الاسترداد: 13 10، 2022، من:
<https://data.worldbank.org/indicator/BX.TRF.PWKR.DT.GD.ZS?view=chart>
- . (2021). تاريخ الاسترداد 05 10، World Telecommunication/ICT Indicators Database
<https://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Pages/SDGs-ITU-ICT-indicators.aspx>، من 2022